حلقة عمل موسعة عن مجموعات البلدان المشتركة في صندوق البيئة العالمية

تمرين عملي

مقدمة

تصف دراسةُ الحالة هذه بلدا افتراضيا، لكنه يتسم بمجموعة من القضايا والفرص المهمة. وتركز دراسة الحالة هذه على الكفاءة والفاعلية في تحسين المزايا البيئية المتعددة من خلال النهج التآزري في دمج وتنقيح الأنشطة المقترحة بشأن أراضي الغابات والمناظر والتكوينات الطبيعية الأوسع نطاقا. ويعني ذلك بحث تعزيز صون الغابات (التنوع البيولوجي)، وتحسين عمل الغابات كبالوعات لتخزين وامتصاص الكربون (تغيّر المناخ)، وضمان الإدارة السليمة بيئيا لتصريف الملوثات الكيميائية (الملوثات العضوية الثابتة)، وحفظ أو تحسين تدفقات خدمات النظم الإيكولوجية والزراعية لتحقيق استدامة سبل كسب العيش في المجتمعات المحلية (تدهور الأراضي) على نحو يحقق منافع القيمة المضافة للتعاون والتآزر. وعلاوة على ذلك، ربما تكون الأهداف الإضافية الموجهة لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات وتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (SFM/REDD+) أهدافاً تتلاءم مع هذا المشروع بصورة جيدة.

كورنيبيا، وهي البلد موضوع الدراسة، وقّعت وصادقت على معظم المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمواد الكيميائية السامة، ومكافحة التصحر. ولأغراض هذا التمرين، نعتبر أنه لم يتم استكمال البلاغات والوثائق الوطنية الأخرى. وفي عام 2010، علمت كورنيبيا أن مخصصاتها، بموجب نظام التخصيص الشفاف للموارد في فترة التجديد الخامس لموارد صندوق البيئة العالمية (GEF-5 STAR)، قد بلغت ثلاثة ملايين دولار للتنوع البيولوجي، وخمسة ملايين دولار لتغير المناخ، ومليوني دولار لتدهور الأراضي. علما بأن الملوثات الكيميائية ليست لها مخصصات بموجب نظام التخصيص هذا ولكن يمكن تمويل تصريفها بمبلغ معقول.

لاحظ أن بعض المعلومات الواردة هنا أكثر صلة وأشد أهمية من معلومات أخرى من أجل إيضاح المواقف الواقعية التي يجب تقييم أهمية المعلومات في سياقها.

البلد: كورنيبيا

وصف عام: كورنيبيا بلدٌ يبلغ عدد سكانه 50 مليون نسمة ويصل متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيه إلى 2271 دولارا. وتوجد مدينتان كبيرتان يتزايد عدد سكانهما: إحداهما مدينة ساحلية سريعة النمو وهي ميناء يوفر الخدمات للقارة، ويسكن في كل منهما 5 ملايين نسمة. ويعتمد اقتصاد كورنيبيا على الزراعة والحراجة (البن، والموز، والسكر، والذرة، والفول، والبطاطس، ولحوم الأبقار، والأخشاب)، والسياحة، وصناعة الإلكترونيات الناشئة والصناعات التحويلية العامة. وينجذب المستثمرون الأجانب بسبب الاستقرار السياسي العام في البلاد وارتفاع مستويات التعليم في المدن، وتواصلُ السياحة تحقيق إيرادات بالنقد الأجنبي. وما تزال الحكومة تواجه عجوزات داخلية وخارجية كبيرة وديْناً داخليا ضخما، إلى جانب مشكلات أهل الريف الذين هم عموما من الفقراء ذوي المستويات التعليمية المنخفضة. وفي ظل قطاع الصناعات التحويلية الناشئ، يتدفق الناس إلى المدينتين الكبيرتين بحثا عن فرص أفضل للعمل. ومازال تخفيض التضخم يمثل مشكلة صعبة بسبب ارتفاع أسعار الواردات، وجمود سوق العمل، والعجوزات المالية. وتتزايد انبعاثات غازات الدفيئة بسبب ارتفاع الطلب على النقل، والتدفئة والإنارة، والصناعات التحويلية.

خصائص الأراضي: تبلغ مساحة أراضي كورنيبيا حوالي 80 مليون هكتار. وفي فترتي السبعينيات والثمانينيات، أزيلت مساحات شاسعة من الغابات في كورنيبيا من أجل إقامة مراعٍ للماشية وأغراض زراعية أخرى. وفي عام 1950، كانت الغابات تغطي أكثر من نصف كورنيبيا، ولكن الغطاء الحرجي تراجع بحلول عام 2000 إلى 25 في المائة من مساحة البلاد. وتعزى إزالة الأحراج والغابات إلى سياسات قديمة، منها إتاحة قروض ائتمانية بأسعار ميسرة للاستثمار في أنشطة تربية الماشية، وقوانين تسجيل ملكية الأراضي المتهاونة مع إزالة الغابات، والتوسع السريع لشبكة الطرق، إلى جانب الفقر وانعدام الفرص أمام سكان الريف أيضا. وفي فترة التسعينيات، أنشئت بعض المناطق المحمية بمساندة من موارد صندوق البيئة العالمية لحفظ التنوع البيولوجي، كما تباطأت وتيرة معدلات إزالة الغابات. وأصبحت مساحات كبيرة قُطعت أشجار غاباتها في السابق، وخاصة بالقرب من المدن الصغيرة، تعاني من تدهور شديد بسبب الإفراط في الرعي وسوء الممارسات الزراعية. ويقع حوالي 60 في المائة من أراضي الغابات المتبقية، التي تبلغ مساحتها إجمالا 12 مليون هكتار، على أراضٍ مملوكة للدولة وفي مناطق مخصصة خارج المتنزهات الوطنية والمحميات البيولوجية. وتشمل هذه المساحة حوالي 6 ملايين هكتار عبارة عن غابات رئيسية يتعرض نصفها لمخاطر الإزالة؛ ومليوني هكتار من غابات شديدة التدهور؛ ومساحة صغيرة من الأراضي التي سبق قطع أشجار غاباتها وغُرِست فيها أشجارٌ سريعة النمو للاستخدام المحلي لأخشاب الوقود. وتم تخصيص 100 ألف هكتار للشعوب الأصلية، ولكن هذه الشعوب مازالت تطعن في ملكية نصف المحميات الوطنية العامة ومليون هكتار من أراضي الغابات الخاصة.

رؤية قطرية؟: طبقا لمؤشر الاستدامة البيئية، الذي يحلل أداء وقدرة البلدان على حماية البيئة في العقود المقبلة في ضوء معطيات الاستثمار في الموارد الطبيعية ومستويات التلوث السابقة والحالية وجهود إدارة البيئة، صُنّفت كورنيبيا في قائمة أعلى 30 بلدا من أصل 146 بلدا، ولكنها تراجعت على آخر إصدار للمؤشر إلى المرتبة الثالثة والثلاثين. ويستمر إدراج كورنيبيا ضمن أعلى 50 بلدا من حيثُ التنوع البيولوجي على مستوى العالم، لأن لديها أكثر من 5 آلاف من السلالات والأنواع المعروفة (من الحيوانات البرمائية، والطيور، والحيوانات اللبونة، والزواحف، والنباتات الوعائية)، وإن كانت الاستقصاءات البيولوجية التي أجريت مازالت محدودة. ولحماية بعض هذه التركة الواسعة، أنشأت كورنيبيا نظاما نموذجيا للمناطق المحمية يغطي حاليا 15 في المائة من البلاد. (وبعض هذه المناطق المحمية عبارة عن أراضٍ رطبة وغابات السافانا). وهناك منظمات مجتمع مدني نشطة في حماية البيئة وهي تدعم خطط الحكومة لاستكمال نظام المناطق المحمية من خلال إنشاء شبكة من الممرات البيولوجية لضمان فاعلية المنظومة وسلامتها وأداء دور مهم بشأن هجرة وتشتت الأنواع النباتية والحيوانية، وبالتالي الحد من تعرض المناطق المحمية للأخطار المحلية والعالمية.

وعلى الرغم من هذه التحسينات، تراجع الترتيب التصنيفي لكورنيبيا لأسباب تعود أساسا إلى تلوث الهواء الناجم عن سوء إدارة المخلفات البلدية نتيجة تزايد سكان المدن والصناعات التحويلية الناشئة. وتتزايد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بوتيرة سريعة. ومما يُذكر أن مؤشر مستقبل الاقتصاد العالمي الجديد، المعني بتحليل فرص التنمية الاقتصادية في البلدان، يصنف كورنيبيا ضمن أعلى 25 بلدا من أصل 150 بلدا على أساس العوائد الممكنة على الاستثمار في الصناعات التحويلية، وتوفر القوى العاملة، وتكاليف الإنتاج المنخفضة نسبيا، والمواد الخام المحلية، وموقع المدينتين الرئيسيتين على الساحل وما لهما من منشآت مرفئية صغيرة لكنها قابلة للتوسع.

ونظرا لأن في كورنيبيا المدينة الميناء للقارة، فإنها تُعدّ مركزا محوريا مُهما لسلع الواردات والصادرات. وفي ظل تكلفة الأيدي العاملة الرخيصة والمعايير البيئية المنخفضة، تبرز قضية مخلفات الإلكترونيات المستوردة لأغراض تجديدها وصقلها. ويتم تفكيك هذه المخلفات الإلكترونية يدويا وحرقها لاستخلاص مواد خام واستخدامها أنشطة تصنيع الإلكترونيات المتنامية. ويتلقى مجلس السياحة في كورنيبيا شكاوى كثيرة من مجموعات الشركات السياحية بشأن ازدحام المطار وصعوبة الحصول على أماكن في الرحلات وارتفاع تكاليف المرافق والنقص في دورات المياه العامة ومياه الشرب. كما تعاني الطرق المؤدية إلى منتزه كراون جويل الوطني والمحميات الشهيرة الأخرى من الازدحام وسوء أحوالها، إلى جانب عدم تلبية الطلب المتوقع على محال إقامة السياح في المدى القريب.

ويفتخر المسؤولون المنتخبون والمواطنون بريادة بلدهم في مجالات المناطق المحمية لحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للغابات، ولكن المواطنين يطالبون، فضلا عن الهواء النظيف والمياه النظيفة، بتوفير وظائف، ومرافق حديثة، ومدنٍ صالحة للعيش فيها، وفرص للتعليم.

السياسات الحالية: تم في عام 1998 إصدار قانون الحراجة رقم 7575 الذي تم بموجبه إنشاء إطار قانوني اشتمل على ما يلي: تحديد دور الدولة في حماية الغابات وتشجيع وتسهيل أنشطة قطاع الغابات؛ ووجوب إعادة التحريج والتشجير عقب الحصاد واستكمالها بصورة ناجحة في خلال ثلاث سنوات مع تفضيل غرس الأنواع الأصلية؛ ووضع سعر ضريبة عقارية منخفض بشأن الغابات وخطة لإدارة الغابات طبقا لمعايير الحراجة المستدامة المعتمدة من الدولة.

وفي عام 2003، فُرضت ضرائب "سياحية" على غرف الفنادق، وتأجير السيارات والقوارب، وشركات الطيران، وخدمات الإرشاد السياحي، على أن يتم توجيه 30 في المائة منها لسداد قروض إنشاء المتنزهات والمحميات البيولوجية ودفع تكلفة صيانة وحفظ الأراضي العامة.

وفي عام 2004، قامت كورنيبيا بمراجعة وتنقيح التشريعات الخاصة بإدارة النفايات والمخلفات، بما في ذلك النفايات الخطرة والمخلفات البلدية. واستجابة لنمو الإنتاج واستيراد وتصدير السلع الإلكترونية، وضعت الحكومة هدفا لكبح ممارسة المعالجة غير الرسمية لمخلفات الإلكترونيات وبناء مرافق وقدرات معيارية قبل عام 2015. وكان قد تم رسميا حظر استخدام مبيدات الآفات من الملوثات العضوية الثابتة في البلاد في عام 2000، ولكن مخاطر الاستخدامات المحتملة غير المشروعة ما تزال قائمة بسبب التكلفة المنخفضة.

تعتبر التشريعات البيئية، المتعلقة بقضايا مثل التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية وحيازة الأراضي وإدارة المواد الكيميائية، تشريعات متطورة إلى حد ما نتيجة للمشاريع التي نُفّذت سابقا في كورنيبيا بمساندة من صندوق البيئة العالمية ، وإن كان تطبيق هذه السياسات مازال في طوْر الممارسة الجديدة نسبيا. وفي عام 2004، سنّت كورنيبيا قانون البيئة الأساسي البالغ الأهمية الذي يقدم إرشادات وتوجيهات متعلقة بالعديد من القطاعات والموارد (المناطق المحمية، والمناطق البحرية والساحلية، والأراضي الرطبة، والتنوع البيولوجي، والغابات، والهواء، والمياه، والتربة، وموارد الطاقة) وعدة أمور وقضايا أخرى (الإدارة والمشاركة العامة، والتثقيف والبحث البيئي؛ والآثار البيئية؛ وتخطيط استخدامات الأراضي؛ والعقوبات، والرقابة البيئية، وتلوث الهواء، وتلوث الأراضي، وإعادة تدوير المواد، والإنتاج غير المضر بالبيئة).

المبادرات السابقة في كورنيبيا

على مدى العقدين الماضيين، صِيغت حافظة مشاريع صندوق البيئة العالمية في كورنيبيا عبر سلسلة من مبادرات فردية تم اعتمادها وتنفيذها بصورة منفصلة نسبيا عن بعضها بعضا. وتم توجيه 40 في المائة من الأموال التي قدمها الصندوق لكورنيبيا لتمويل خمسة أنشطة متعلقة بتغير المناخ، و55 في المائة منها لخمسة أنشطة في مجال التنوع البيولوجي بقيمة إجمالية بلغت 60 مليون دولار من الصندوق، واستقطاب تمويل مشترك للمشاريع الأساسية بمبلغ 205 ملايين دولار.

ركزت المشاريع الوطنية السابقة المعنية بالتنوع البيولوجي على:

- وضع سياسات لمساندة مجالات حفظ التنوع البيولوجي
- عمليات حصر موارد التنوع البيولوجي، وبصفة خاصة بناء القدرات
- التنوع البيولوجي الزراعي
- الممرات البيولوجية
- إنشاء مناطق محمية

ركزت الأنشطة السابقة المعنية بتغير المناخ على:

- النقل المستدام في المناطق الحضرية
- الطاقة المتجددة (الكتلة الإحيائية)، وبصفة خاصة بناء القدرات
- كفاءة استخدام الطاقة

أما الأنشطة السابقة لإدارة المواد الكيميائية فساعدت كورنيبيا على وضع خطة التنفيذ الوطنية وتحديد أولويات العمل مستقبلا:

- إدارة النفايات البلدية
- تشجيع استخدام بدائل مبيدات الآفات من غير الملوثات العضوية الثابتة في القطاع الزراعي
- تطهير المواقع الملوثة وإعادة تطويرها
- الإنتاج الصناعي الأنظف من أجل تفادي الملوثات العضوية الثابتة التي تنتج بدون قصد وانبعاثات الزئبق

وركز المشروع الوحيد المعني بتدهور الأراضي على المساعدة الفنية وبناء القدرات للحد من تآكل التربة.

وقام البنك الدولي بتنفيذ 53.2 في المائة من المشاريع التي مولها صندوق البيئة العالمية في كورنيبيا منذ عام 1992. وشارك البنك في 5 أنشطة هي: 4 أنشطة للجهات المقدمة للخدمات المالية (1 في مجال التنوع البيولوجي و3 في مجال تغير المناخ) ومشروع متوسط الحجم معني بالتنوع البيولوجي.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الوكالة الأخرى المنفذة لنسبة عالية من مشاريع صندوق البيئة العالمية في كورنيبيا (45.5 في المائة من الموارد التي قدمها الصندوق) حيث شارك البرنامج في مشروعين للجهات المقدمة للخدمات المالية (مشروع معني بالتنوع البيولوجي والآخر متعلق بتغير المناخ)، ومشروعين متوسطي الحجم (في مجال التنوع البيولوجي)، و3 أنشطة تمكينية (1 في التنوع البيولوجي، 1 لتغير المناخ، 1 لتدهور الأراضي). وأنجز البرنامج دراسة التقييم البيئي من أجل وضع خطة التنفيذ الوطنية لكورنيبيا.

الأنشطة المحتملة

كورنيبيا على علم بالأنشطة الكبيرة المحتملة التي يمكن تأهيلها كمشاريع أساسية.

1. **ممر كراون جويل البيولوجي** يربط بين متنزه كراون جويل الوطني والمتنزه الدولي في جهة الشرق بالقرب من محمية المحيط الحيوي في سلسلة جبال زوناتو الجنوبية، وهو يغطي 106647 هكتارا يتضمن 85 في المائة منها أراضٍ خاصة مغطاة بغابات رئيسية وثانوية كثيفة ومملوكة كلها لشخصين. والممر واحدٌ من المواقع القليلة المشهورة بطائر التوكي الأصلي، ويأتي إليه السياح من أماكن بعيدة. وقد عقدت إحدى منظمات المجتمع المدني، وهي الصندوق العالمي لحماية الطيور، اتفاقا مبدئيا مع المالكيْن لشراء حقوق التعدين في الممر مقابل 20 مليون دولار، إذا أمكن تدبير 10 ملايين دولار لشراء الأرض منهما مباشرة في السنوات الثلاث القادمة. ويُخفض كل من المالكيْن السعر بواقع مليون دولار، مما يؤدي فعليا لتبرع إضافي قيمته مليوني دولار لهذا النشاط. وهناك حاجة لمليوني دولار إضافيين من أجل إعداد وتهيئة الأراضي (مثل عمليات المسح، ووضع علامات الحدود، وتحديث الخرائط) لتضمينها في نظام المناطق المحمية. وتحتجز الغابات قرابة 3.66 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون/الهكتار/سنويا، ولكنها في حالة إزالتها سوف تُطلق انبعاثات قدرها 366 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون/الهكتار/سنويا (المصدر: الاتفاقية الدولية لحماية النبات، تقديرات المستوى الأول، استنادا إلى تقديرات الموجز القطري الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة). وإذا كانت كورنيبيا مشاركة في أنشطة مستقبلية معنية بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، فإنه يمكن تأهيل بعض هذه الغابات الرئيسية كنشاط يركز على منافع كربون الغابات.

2. تقع **بقعة زوناتو** في منطقة محمية تتضمن غابة رئيسية وثانوية في سلسلة جبال زوناتو الجنوبية، بالقرب من محمية المحيط الحيوي. ويغطي الممر البيولوجي المحتمل مساحة ذات ملكية خاصة قدرها 15 ألف هكتار، وهي تمثل إحدى الغابات القليلة المتبقية في جنوب كورنيبيا وبها أنواع بيولوجية فريدة على هذه السلسلة الجبلية. وتتعرض هذه المنطقة لخطر استغلالها لأغراض أخرى، وتمس الحاجة إلى إعادة تحريج حوالي 5 آلاف هكتار بسبب سوء الاستخدام في الفترة السابقة. ويحظى الممر بمساندة قوية من جماعات البيئة المحلية في المنطقة، كما ينال دعما قويا من المنظمات المحلية بشكل رئيسي لأنه يتيح إمكانات تنمية أنشطة السياحة البيئية في المنطقة حاضرا ومستقبلا، وتوفيرإمدادات المياه للمجتمعات المحلية والفنادق في المنطقة، فضلا عن كونه ملاذا للأحياء البرية المتبقية في المنطقة. وسوف تبلغ تكلفة حق الارتفاق لمالكي الأرض لغرض حفظ البيئة مليون دولار، ويعرض مكتب (Belive–in–Us) للمحاماة ما يساوي نصف مليون دولار من العمل القانوني بما يغطي حسب التقديرات التكاليف القانونية لحقوق الارتفاق. وتوجد حاجة إلى مليون دولار إضافي لتهيئة دمج الأراضي في نظام المناطق المحمية. وقد قامت جماعات البيئة المحلية بجمع نصف مليون دولار. وتحتجز الغابات قرابة 2 طن من ثاني أكسيد الكربون/الهكتار/سنويا، وتُطلق في حالة إزالتها 275 طنا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون/الهكتار/سنويا (المصدر: هارتزل و ريان، 2008. المجلد الخامس من مجلة منافع الغابات

الدولية، الصفحات 10–16). ويمكن أن تكون الأنشطة في مجال منافع كربون الغابات أنشطة سليمة وقابلة للتطبيق، ولكن سيتم النظر أيضا في مزايا الإدارة المستدامة للأراضي.

3. في إطار العمل مع هيئة حفظ البيئة في كورنيبيا، قامت 10 مجتمعات محلية بالقرب من سلسلة جبال زوناتو الجنوبية بتنظيم إعادة تحريج 30 الف هكتار من الأراضي التي تتعرض للتآكل بصورة متزايدة وتهدد إمدادات مياه المجتمعات المحلية. وكانت هذه الأراضي في الأصل غابات أزيلت وتمت زراعتها على مدى 20 عاما. وتدعو **خطة المجتمعات المحلية العشرة**، من حيث المبدأ، إلى إعادة تحريجها وإدارتها بصورة مستدامة. وسيتم حسب الخطة إعادة تحريج المناطق الأقرب من مناطق الحفظ وتشجيرها بأنواع من الأشجار الأصلية وإدارتها بالتناوب لدورات مطولة، وغرس أشجار سريعة النمو في حوالي 10 آلاف هكتار قريبة من المجتمعات المحلية وإدارتها على نحوٍ يمكن أن يؤدي بصورة مستدامة إلى وجود مصنع لتجديد الكهرباء من الكتلة الأحيائية إلى المجتمعات المحلية في المستقبل البعيد. وسوف تكون هذه المنطقة أول منطقة كبيرة نسبيا لإعادة التحريج والتشجير والأولى في إعادة تجديد أنواع الأشجار الأصلية على نطاق واسع في كورنيبيا. وقد وافقت هيئة زوناتو للحراجة على التبرع بما يعادل مليون دولار من الخبرة التخصصية وبذور وشتلات الأشجار الأصلية ووالمواد والمستلزمات الأخرى. ووافقت المجتمعات المحلية على تقديم جهود عمل تطوعي بما يعادل 100 ألف دولار. ولاستكمال هذه الخطة، سوف تتبرع هيئة حفظ البيئة الكورنيبية بمساعدة فنية عينية قدرها مليون دولار. ويُتوقع أن يتطلب تنفيذ الخطة مبلغا إضافيا قدره مليونا دولار. كما يتوقع أن تحتجز الغابات سريعة النمو 14.8 طن من ثاني أكسيد الكربون/الهكتار/سنويا، بينما تحتجز الغابات الأصلية 7.3 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون/الهكتار/سنويا (المصدر: هاييس وآخرون، 2004. مجلة الحفظ البيولوجي، المجلد 10، العدد 3، الصفحات 125–135).

4. **النظام الوطني لحصر ورصد كربون الغابات:** نفذت حكومة كورنيبيا مشروعا تجريبيا لأنظمة قياس مخزون غازات الدفيئة، ولكن ليس لديها نظام وطني لحصر ورصد الكربون. ومن المتوقع بالنسب لبلد بهذا الحجم وهذه المساحة من أراضي الغابات أن تصل تكلفة نظام حصر المخزون إلى 15 مليون دولار تقريبا لتغطية كلفة التصميم والتنفيذ الأولي، وتكاليف سنوية قدرها 3 ملايين دولار. وقد أجرت منظمة الأغذية والزراعة اتصالات مع كورنيبيا وعرضت مساعدة قدرها 8 ملايين دولار نحو إنشاء نظام لرصد لحصر مخزون الكربون. وتنظر كورنيبيا في أمر 6 ملايين هكتار من الغابات الرئيسية على أراض خاصة يتعرض نصفها للأخطار، والحاجة إلى خطوط أساسية لأسواق الكربون وأنشطة تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وفرص إعادة التحريج والتشجير في الأراضي التي سبق أن أُزيلت منها الغابات، والتراث القوي للغابات في كورنيبيا. وتعتقد كورنيبيا بوجود مبررات وجيهة للمجازفة بإنشاء نظام لحصر المخزون بتكلفة تقل قليلا عن 10 ملايين دولار ووجود فرصة جيدة للغاية لدفع تكاليف الحصر من الأموال المتصلة بعمليات تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDDplus) مستقبلا.

5. **إدارة النفايات البلدية ومبيدات الآفات.** في ظل التوسع الحضري السريع في المدن الرئيسية، تواجه الحكومة قضايا وإشكاليات ازدياد المخلفات والنفايات البلدية. فقد كان يتم ببساطة في البداية كمر ودفن النفايات البلدية في أماكن بعيدة عن المناطق السكنية. ولكن توسيع الحيز المخصص لمدافن النفايات لم يعد ممكنا نتيجة لعدم وجود مساحات كافية من الأراضي. وتأمل الحكومة في استخدام موارد صندوق البيئة العالمية في تنفيذ إدارة دورة النفايات البلدية وتحديد أفضل تكنولوجيا للتخلص النهائي منها. ونظرا لوجود قطاع زراعي كبير، فإن لدى كورنيبيا تاريخيا كميات متراكمة من مبيدات الآفات من الملوثات العضوية الثابتة التي أصبحت قديمة وغير صالحة للاستعمال بعد الحظر الوطني الصادر في عام 2000، وتمس الحاجة إلى الوقاية من المخزون منها في المزارع والتخلص منها وتصريفها بما لا يؤدي إلى تلوث محتمل للأرض أو المياه. وتأمل الحكومة أيضا في الاستفادة من مساندة صندوق البيئة العالمية في تطوير حصرها للمواقع الملوثة للإعداد لمعالجتها وإعادة تهيئتها مستقبلا عند توفر الموارد.

الأطراف صاحبة المصلحة والقضايا الاجتماعية

يوضح تقييم الآثار الاجتماعية أن السكان في منطقة أنشطة الممر البيولوجي هم من أشد الفئات فقرا في البلاد وفي أسوأ وضع من حيث الحصول على الخدمات العامة. وأوضحت النتائج أن النساء بصفة خاصة عُرضة للفقر ويسهمن في تدهور أراضي الغابات من خلال جمع حطب وأخشاب الوقود. والشعوب الأصلية عرضة أيضا للضعف والمعاناة. ويقترح التقييم أن الجهد المتوازن والموجه ربما يتطلب تدريب 20 في المائة على الأقل من العمال على تهيئة الأراضي لاستخدامها كممرات أو إنجاز إعادة التحريج والتشجير من قبل النساء، وتدريب 30 في المائة على الأقل من الشعوب الأصلية. ومن المفيد مواصلة التشغيل لضمان استمرار النجاح في إعادة تجديد الأشجار. ويمكن أن تضطلع جماعات المساندة الإضافية بمساعدة السكان المحليين في إنشاء أعمال صغيرة مرتبطة بالسياحة. ويجب إدراج المجموعتين في التدريب على شغل وظائف محتملة في مجالات الحصر والرصد.

على الرغم من الإعداد الجيد نسبيا لمشاريع أساسية ممكنة، فقد جرى عقد ندوة إقليمية لأصحاب المصلحة المباشرة تضم ممثلين للقطاعين العام والخاص. وتشمل النتائج الرئيسية لهذه الندوة بشأن تصميم المشاريع ما يلي:

- مساندة مختلطة من قبل المحليين لإنشاء الممرات، وعدم اليقين إزاء كيفية تغيير الممرات لحياتهم وسبل كسب عيشهم.
- شعور بعض منظمات المجتمع المدني بالقلق تجاه قطع الأخشاب بصورة مفرطة.
- شواغل لدى مجموعة متنوعة من الأطراف صاحبة المصلحة حول تأثير السياحة على طائر التوكي.
- تأييد المجموعات السياحية لإنشاء الممرات وإعادة تحريج الغابات، ولكنها تعتقد أن المدن في حاجة إلى شبكة نقل أكثر كفاءة وفاعلية.
- تأييد الجميع لاحتجاز الكربون وتخفيض انبعاثاته، والتطلع إلى رؤية المزيد من الأموال لغرس الأشجار ولهواء أكثر نظافة.

- توفر وظائف معيشية بأجور للسكان المحليين هو مصدر رئيسي للقلق. فبدون تلك الوظائف محليا، ربما ينتهي بهم المطاف إلى الهجرة إلى المدن.

المشاريع المقترحة

تهتم كورنيبيا بمتابعة خمسة أنشطة محتملة. ويتم جمع فريق من الخبراء لمناقشة إمكانات التمويل؛ ومدى إمكانية تحسين أي من الأنشطة الأساسية لتأهيلها كعمليات منطوية على الأثر المتوقع لموارد التمويل من صندوق البيئة العالمية؛ وفي هذه الحالة بحث كيفية اقتراح مخصصات من صندوق البيئة العالمية لاستخدامها في هذه الأنشطة. ولكن لا توجد قدرة للاضطلاع بجميع هذه الأنشطة. ولذا يجب أن تعملوا معا لتحديد أولويات الأنشطة التي يجب أن تعالجها كورنيبيا في هذا المشروع.

- على أية حال، إذا تم تنفيذ هذه الأنشطة كمشاريع فردية أو مجمعة لصندوق البيئة العالمية، فإنه يُتوقع أن تكون أتعاب الهيئة القائمة بالتنفيذ 10 في المائة.
- **تكاليف إدارة المشروع** التي تصل إلى 10 في المائة مسموح بها عموما دون إمعان التدقيق بالنسبة للمشاريع التي تقل قيمتها عن مليوني دولار، ولكن يُتوقع أن تكون التكاليف أقل من 5 في المائة في المشاريع التي تزيد قيمتها عن مليوني دولار. وعلاوة على هذه الإرشادات العامة، يجب أن يوجد ما يبرر النفقات والمصروفات. وقد حددت كورنيبيا مليون دولار نقدا يمكن إنفاقها على الأنشطة، ولكن هذا المبلغ سيتم سحبه من الأموال المخصصة لتحسين المطار في العاصمة.

يحتاج فريق الخبراء إلى المساعدة في التوصل إلى قرار بشأن اقتراح مشروع محتمل على صندوق البيئة العالمية. فما هي الأنشطة التي توصي بها، إن وُجدت؟ وأين تكمن المنافع البيئية العالمية المتوقعة؟ وما هو مقدار الأموال التي تنصح باستخدامها من مخصصات صندوق البيئة العالمية بموجب نظام التخصيص الشفاف للموارد وفي أي مجال من مجالات التركيز؟

انظر النشرة للاطلاع على أسئلة أخرى والإجابة عليها ومناقشتها.

GLOBAL ENVIRONMENT FACILITY
INVESTING IN OUR PLANET
www.theGEF.org

حلقة عمل موسعة عن مجموعات البلدان المشتركة في الصندوق ـ تمرين عملي

حلقة عمل موسعة عن مجموعات البلدان المشتركة في الصندوق
11 إلى 13 ديسمبر/كانون الأول 2012
أنطاليا، تركيا

تمرين عملي لحلقة العمل الموسعة عن مجموعات البلدان المشتركة في الصندوق

- تعمل المجموعة في كل طاولة كفريق.
- هدفكم هو تبني موقف بلد ما والتوصل إلى مرحلة أولية لتصميم مشروع لصندوق البيئة العالمية، بما في ذلك التمويل.
- في نهاية اليوم، سوف نناقش النتائج والتمرين.

GLOBAL ENVIRONMENT FACILITY
INVESTING IN OUR PLANET
www.theGEF.org

1. ما هي المشكلات التي يسعى مشروعكم لحلها؟ ما هي التهديدات التي يواجهها بلدكم؟ ما هي الحواجز التي يسعى هذا المشروع للتغلب عليها؟

GLOBAL ENVIRONMENT FACILITY
INVESTING IN OUR PLANET

www.theGEF.org

2. صف الخط الأساسي للمشروع/الأنشطة. ما الأفكار الإضافية للمشروع التي يمولها صندوق البيئة العالمية وتحقق قيمة مضافة من حيث علاقة أهداف الصندوق بالخط الأساسي للمشروع/الأنشطة؟

GLOBAL ENVIRONMENT FACILITY
INVESTING IN OUR PLANET

www.theGEF.org

3. اشرح كيف تتواءم أفكار المشروع مع الأهداف والنواتج المتوقعة لإستراتيجيات مجالات التركيز ذات الصلة في العملية الخامسة لتجديد موارد الصندوق؟

GLOBAL ENVIRONMENT FACILITY
INVESTING IN OUR PLANET

www.theGEF.org

4. ما هي المنافع البيئية العالمية المتوقعة من المشروع المقترح؟

GLOBAL ENVIRONMENT FACILITY
INVESTING IN OUR PLANET

www.theGEF.org

5. ما المؤشرات التي يمكن استخدامها لرصد ومتابعة النواتج والنتائج؟

GLOBAL ENVIRONMENT FACILITY
INVESTING IN OUR PLANET

www.theGEF.org

6. من هم أصحاب المصلحة المباشرة والشركاء الرئيسيون؟ وكيف ستضمن مشاركتهم التفاعلية؟

GLOBAL ENVIRONMENT FACILITY
INVESTING IN OUR PLANET

www.theGEF.org

7. ما نوعية أنشطة الإعداد، مثل التقييمات، والدراسات، الخ.، التي ترى أنها لازمة لوضع اقتراح المشروع؟ هل هناك حاجة إلى منحة إعداد المشروع؟

GLOBAL ENVIRONMENT FACILITY
INVESTING IN OUR PLANET
www.theGEF.org

8. هل تتمتع الهيئة المنفذة المقترحة لهذا المشروع بميزة نسبية؟
(يُرجى الرجوع إلى الدراسة المقارنة للاسترشاد بها)

GLOBAL ENVIRONMENT FACILITY
INVESTING IN OUR PLANET
www.theGEF.org

اسم مجال التركيز/مجالات التركيز المتعددة	التمويل من الصندوق (بآلاف الدولارات)	التمويل المشترك (بآلاف الدولارات)	الإجمالي (بآلاف الدولارات)
الإجمالي الفرعي			
تكاليف إدارة المشروع			
التكاليف الإجمالية للمشروع			
أتعاب الهيئة المنفذة			
المجموع الكلي			

تكاليف إدارة مشروع الصندوق تمثل ـــــ % من الإجمالي الفرعي للموارد من الصندوق.
ما النسبة العامة لإجمالي تكاليف المشروع إلى إجمالي التمويل المشترك؟ ـــــ

GLOBAL ENVIRONMENT FACILITY
INVESTING IN OUR PLANET

www.theGEF.org